مطالبا بإعادة هيكلة جميع الوظائف القيادية

مهاوش: زيادة بدل الإيجار إلى 400 دينار لمواكبة ارتفاع الأسعار

جانب من الحضور خلال المؤتمر الصحافي

اللواء فالح مهاوش متحدثا خلال المؤتمر

أكد مرشح الدائرة الخامسة اللواء فالح صالح مهاوش أهمية محاربة الفساد الذي استشرى في الكثير من جهات الدولة وتمكن كالاخطابوط، مطالبا القيادات العليا بإعادة هيكلة جميع الوظائف القيادية سواء الصف الأول منها أو الصف الثاني وبتر أيدي الفساد ووضع استراتيجية للنهوض بجميع الوزارات والجهات الخدمية.

وقال مهاوش في مؤتمر صحافي استعرض فيه برنامجه الانتخابي أن تطوير التعليم أصبح ضرورة في ظل التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم، خاصة أن المناهج لا ترتقي لمستوى الطموح، فهي مناهج هشة بها الكثير من الأخطاء العلمية والإملائية، مشيرا إلى أن العملية التربوية بكاملها تحتاج إلى رؤية وفلسفة جديدة فلسنا أقل من اندونيسيا التي أحدثت نهضة تعليمية تحدث عنها العالم كله.

وأشار إلى أهمية إعادة تقييم جميع المناهج، واقرار مناهج جديدة تتناسب وعقلية الطالب الكويتي الذي يواكب أحدث أجهزة الاتصال، وتتوفر لديه التكنولوجيا الحديثة، مطالبا بعمل فصول خاصة للطلبة المتميزين لتطوير ذكاءهم، وتوفير ما يحتاجونه من مناهج متطورة تنمي عقولهم، واتاحة كل الامكانيات للمبتكر منهم، حتى نرى منهم المخترع والعالم، مع دمجهم من وقت لآخر مع باقي الطلبة من أجل تحفيز الطلبة الآخرين، ووضع برامج للمسابقات الثقافية والعلمية على مدار العام داخل المدارس وخارجها.

وأشار إلى أن الساحة التعليمية شهدت خلال العام الماضي الكثير من التناقضات والأخطاء التي وقعت من بعض قياديي الوزارة منها قضية كاميرات المراقبة التي ظلت حديث الساحة أشهرا طويلة ومنها قضية المعلمين الذين انهت الوزارة خدماتهم وأعادتهم بسبب خطأ في الإجراءات ومنها قضية الغلاش ميموري التي تحتوي على المنهج والشكي أولياء الأمور منها وايضا قضية فصل الطالب عن الأب إذا كان يعمل في نفس المدرسة، وتراجع الوزارة عن هذا القرار في بعض المراحل، كلها أمور تؤكد غياب التخطيط بدليل إصدار قرارات غير مدروسة، مطالبا وزير التربية بمحاسبة المسؤول عن مثل هذه القرارات الارتجالية غير المدروسة.

واضاف مهاوش اما التعليم العالي والجامعي فحدث ولا حرج، فكان وزارة التعليم العالي تتفاجأ كل عام بمخرجات التعليم الثانوي فترى قرارات عشوائية، ويحدث تضارب في التصريحات من قبل المسؤولين، وتبقى مشكلة بناء جامعات جديدة مشكلة أزلية، وجامعة الشدادية لازالت لم تكتمل، صروح اقتصادية ومولات تجارية كبيرة القيمت في عامين وثلاثة وجامعة الشدادية أكثر من 12 عاما ولم تكتمل وكان هناك مسؤولين لا يريدون جامعات حكومية حتى يتربحون من الجامعات الخاصة.

الخدمات الصحية وتطرق مهاوش إلى الخدمات الصحية والانحدار الذي وصلت إليه وما آل إليه حال المستشفيات وقوائم الانتظار الطويلة في الكثير منها مطالبا ببناء مستشفيات جديدة تتناسب والازدياد المطرد للسكان، مؤكدا أن التوسعات التي تحدث في بعض المستشفيات هي حلول ترقيعية، وان هناك ضرورة إلى وضع رؤى وخطط تنموية جديدة للنهوض بالقطاع الصحي.

وأشار إلى أن ملف العلاج بالخارج يتطلب مراجعته بعناية من قبل المسؤولين خاصة أن به الكثير من السلبيات والتجاوزات، داعيا إلى إيجاد ضوابط حتى تذهب هذه الخدمة لمن يستحقها ولا تذهب لمن يرغب في الترفيه والتنزه كما يحدث مع البعض.

وقال ان هموم المواطن كثيرة فهو يعاني ويجب أن تكون هناك حلول لمشاكله تضع حدا لمعاناته خاصة أن الكويت لا تنقصها الوفرة المالية، وان سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لديه رغبة صادقة في حل جميع قضايا المواطنين وأعطى تعليماته السامية للرقي بالخدمات وحل المشكلة الإسكانية التي تعكر صفو المواطنين.

وأوضح انه لم يكن أحد يتخيل ان تتفاقم المشكلة الإسكانية وتصل إلى هذا الحجم، وتزيد قوائم الانتظار عن 100 الف مواطن، ما يوازي 10 في المئة من المواطنين تقريبا، والمؤسف أن ينتظر المواطن 20 عاما ليحصل على الرعاية السكنية في حين ان الكثير من الأراضي خالية، فالمستغل من الأراضي أقل من 10 في المئة.

وبين ان هناك قصورا من المؤسسة العامة للرعاية السكنية، تلك المؤسسة التي تحتاج إلى غربلة وإعادة هيكلة من أجل الصالح العام، منوها بان هناك من يرغب في استمرار المشكلة الإسكانية لرفع قيمة العقار.

وطالب بزيادة بدل الإيجار في ظل ارتفاع الإيجارات فمئة وخمسون دينارا لا تكفي إيجار غرفة واحدة وايجار الشقة المناسبة يزيد على 500 دينار، لافتا إلى أهمية حل المشكلة الإسكانية من جذورها، وحتى يتحقق ذلك فهناك ضرورة لزيادة بدل الإيجار إلى 400 دينار على الأقل.

وأوضح أن لديه عددا من المشاريع بقوانين من شانها أن تحل الكثير من التحديات والعقبات التي تواجه المواطنين، منوها بأنه سوف يتقدم بدراسة عن توحيد أجور أصحاب نفس المهنة والتخصص الواحد ويعملون في ظروف عمل متشابهة لأن العدالة الوظيفية مطلوبة، مؤكدا أن ديوان الخدمة المدنية ساهم في الظلم الوظيفي للكثير من الموظفين حين أقر كوادر لفئات ومنعها عن فئات أخرى، وعندما أقر مزايا ماليا لموظفين ومنع آخرين منها، كل ذلك أحدث هوة كبيرة في الرواتب وجعل فئات في أعنان السماء وأخرى في المنحدرات.

وقال انه يجب وضع حد أدنى للأجور يتناسب والوفرة المالية التي تحظى بها الكويت، كما يتناسب وارتفاع الأسعار، وفي ذات الوقت يجب وضع رؤية اقتصادية سليمة من خلال عمل نهضة صناعية تكون مصدرا آخر للدخل بدلا من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل ما يعرض البلاد إلى هزات اقتصادية في حال انخفاض أسعاره، لافتا إلى أهمية بناء مصانع على مستوى عالمي تكفي السوق المحلي وتدخل مدخول للدولة من خلال التصدير للخارج.

■ تعديل المناهج التعليمية وعمل نهضة صناعية وتحقيق العدالة الوظيفية

■ قرارات غير مدروسة في وزارة التربية تتطلب تحرك الوزير

■ ملف العلاج بالخارج يحتاج إلى دراسة فهو ليس للترفيه أو التنزه

أكد أن الكويت تعيش مفترق طرق ويجب علينا انتشالها من الوضع السياسي والاقتصادي المتردي

الراجحي: يجب صيانة الدستور وتحصينه من أي عبث

سعود الراجحي

■ المبادئ الدستورية تستلزم الإيمان بأننا شعب واحد بلا تمييز أو تفرقة

■ تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية سيولد الولاء للمواطن في كل نواحي الحياة

أكد مرشح الدائرة الأولى سعود الراجحي أن الكويت تعيش مفترق طرق ويجب علينا انتشالها من الوضع السياسي والاقتصادي المتردي خصوصا في الفترة الأخيرة والعودة الى الشعب هي القرار الحكيم الذي اتخذه صاحب السمو الأمير حفظه الله فالناخب هو الذي سيحدد خارطة الطريق للعمل السياسي والتشريعي المقبل وعليه ان يحسن الاختيار لأنه سيكون شريكا في صنع مستقبل البلاد ويجب عليه ان يصوت للكويت وليس للقبيلة او الطائفة او التيار التابع لمصيرية للبلاد لاسيما قضية الوحدة الوطنية التي اعتبرها اهم قضية ينبغي على السلطتين إقرار كل ما من شانه ان يعززها.

وشدد الراجحي في تصريح صحافي على ضرورة صيانة الدستور وتحصينه من أي عبث والالتزام بالمبادئ الدستورية التي تستلزم الإيمان إيمانا مطلقا بأننا شعب واحد لا تمييز او تفرقة بين أفراده ويجب على الحكومة التصدي لكل من يحاول اشعال اي فتنة بيننا والتصدي لها وعلى مجلس الأمة القادم إقرار قانون الوحدة الوطنية الذي احالته الحكومة الى المجلس قبل الحل لأن هذا القانون مطلب شعبي وقبل ذلك اكد عليه صاحب السمو الأمير حفظه الله، في اكثر من خطاب وعلى المجلس ان يضع في اعتباره ضرورة إقرار هذا القانون وانجازه ووضعه على اجندة أولوياته وان يقف الجميع باختلاف اطيافهم ومذاهبهم مع هذا القانون حتى يكون هناك حد لأي تجاوزات اعتاد البعض على تبنيها بما يخالف مبدأ وحدتنا الوطنية وضرورة التمسك بها ومن القضايا الأخرى ايضا المطلوب التأكيد عليها قضية سيادة القانون والالتزام باحكامه وهذه مسؤولية السلطة التنفيذية التي يجب ان تقف من الجميع على مسافة واحدة وتطبق القوانين بكل شفافية ولذلك فان المرحلة المقبلة تتطلب العمل الجاد وتفعيل الدور التشريعي بشكل اكبر بعد ان اصابه الخمول في المجلس السابق ويجب علينا كذلك محاربة آلة الفساد في مؤسسات الدولة مهما كان حجمها او ثقلها ومن وراءها حفاظا على سمعة المؤسسة الدستورية وعلى المال العام وإيمانا بالدور الرقابي للسلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الأمة كما يجب تفعيل مبدأ التعاون بين السلطتين والدفع بعجلة التنمية التي مازالت في بدايتها رغم وجود الخطط والميزانيات اللازمة لذلك تعود عجلة التنمية الى الدوران والسير قدما لمواكبة الدول الأخرى التي كانت متاخرة عنا ولكنها اليوم سبقتنا بمسافة كبيرة.

وقال الراجحي ان تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية سيكون لدى المواطن الولاء في كل نواحي الحياة ثم ينتقل هذا الولاء الى العطاء والبذل في العمل وسينعكس هذا الولاء سلبا عندما يحس هذا المواطن بعدم إتاحة الفرصة المناسبة له عندها سيتحول الى إنسان مبغض بل يتعدى الأمر الى ان يكون احدى الأدوات الرئيسية التي تشكل الجريمة في هذا المجتمع ولا نريد أن يكون مبدأ العدالة الاجتماعية في الكويت فيه ظلم وفيه غبن وعدم اعطاء الحق لأصحابه، ويجب ان ندرك عدد من الحقائق حيث ان كل شيء مكشوف وواضح ولا بد ان يكون هناك عمل ميداني عمل شعبي يلغي اللجوء الى صاحب القرار من اجل إنهاء معاملات هذا المواطن ويجد الحلول اللازمة له هناك قانون يجب ان يحترم ويطبق العدالة الاجتماعية في الكويت مفرغة من محتواها وما يقوم به صاحب القرار السياسي تعسفي وغير صحيح ويجب ان يكون هناك قرار مخلص لمن احتاج الى ذلك، يجب ان نقفز الى الامام والا نقيد أنفسنا وان نملك الشجاعة والجرأة في المصارحة لا ان ندغدغ مشاعر المواطنين خلال هذه الفترة وبعد ذلك كان شيئا لم يكن وعلينا ان نقول لصاحب القرار السياسي اننا كويتيون ونعرف حقوقنا وواجباتنا ويجب ألا تصادر وان تذوب الطائفية والعائلية والقبلية والا يكون هذا هو السبيل للحصول على حقوقنا ويجب ان يسال كل واحد منا نفسه هل حصل على حقوقه ام ان هذا الحق سلب منه وإذا كان كذلك يجب إجبار صاحب القرار على إعادة هذه الحقوق وتطبيق هذا القول هو السبيل لمحو الظلم والطائفية والفئوية والتمايز ولكن المهم هو كيفية تطبيق هذا المبدأ إذا انه من السهل على كل واحد منا ان يعرض مشكلة تطفو على السطح في هذا المجتمع ولكنه من الصعب ان نجد لها حلولا واقية يقبل بها الجميع.

■ يجب أن نقفز إلى الأمام وألا نقيد أنفسنا وأن نملك الشجاعة والجرأة في المصارحة ولا ندغدغ مشاعر المواطنين

مرشح الدائرة الثانية يدعو لاختيار الأفضل من المرشحين

البذالي: علينا عدم تخوين الآخر ومراعاة مصلحة الوطن

بدر البذالي

دعا مرشح الدائرة الثانية بدر البذالي الجميع لحضور يوم الاقتراع واختيار الأفضل للوصول الى قاعة عبدالله السالم، موضحا أن من حق اي شخص مقاطعة الانتخابات لكن دون سلب لحق الآخرين واحترامه وعدم التجريح فيه لمجرد رغبة صاحبه بالمشاركة في العملية الانتخابية، حيث يجب عدم سلب قناعات الآخرين واحترامها، فهذه هي الديمقراطية التي جبلنا عليها في الكويت دولة المؤسسات والقانون، واشار البذالي الى أن من ضمن أولوياته جميع القضايا التي تمس المواطن خصوصا فيما يتعلق في معيشته وحياته اليومية، لافتا الى أن الوعود الكثيرة التي كان بعض النواب السابقين يقومون بها، دون وجود أي حلول جذرية لها، كان اغلبها أقوالا دون أفعال.

أوضح البذالي أن الكويت اليوم تعيش حراكا سياسيا وان اختلفنا في الكثير من المواضيع الأمر الذي يدعونا إلى عدم تخوين بعضنا البعض، معتبر أن الجميع أبناء الكويت فلا فرق بين من أطلق عليهم المعارضة أو غيرهم، مشيرا إلى ان المجالس السابقة كانت عاجزة عن تعديل النظام الانتخابي ولهذا نلتمس حضور الأقليات للمنافسة بعد ما كانت متعطشة لها، مؤكدا انه مؤمن في بعض طروحات وافكار الأغلبية، لكني لست مع اسلوبهم وطريقة الإثارة التي يتبعونها، مشددا على ضرورة مراعاة الأعمال التي فيها مصلحة للوطن والمواطن، متوقعا أن يكون مجلس الأمة القادم هو من أفضل المجالس البرلمانية التي ستعبر بالكويت الى طريق التنمية.

الدراسات أثبتت وجود تأثير سلبي على المجتمع بسبب التهديد المستمر للمعسرين

الكندري: إسقاط الفوائد لا يضر بالاقتصاد .. ومليارات المناقصات المهدرة تبني اقتصاد دولة

عبدالله الكندري

■ ثروة الشعب تقسم على المليونيرات والمواطن البسيط يسجن بسبب مئات الدنانير

■ البيروقراطية والفساد سببا هروب المستثمرين.. والإنجازات الكبرى لا تتحقق إلا بإرادة كبرى

كشف مرشح الدائرة الرابعة عبدالله الكندري أن قضية اسقاط فوائد القروض لن تكون ذات تاثير سلبي على الاقتصاد كما يدعي البعض كما انها ستعود بالدرجة الأولى على المواطن العادي وليس أصحاب الملايين، مؤكدا أن الاقتصاد الكويتي متين وبه فوائض كبيرة تكفي لإسقاط الفوائد دون اي تاثيرات جانبية.

وقال الكندري في تصريح صحافي انه اجرى دراسة على القضية، اكدت أن الأمر سيكون له تاثير إيجابي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، موضحا أن الدراسة كشفت عن أن الآلاف من المواطنين لهم تاثير سلبي على الاقتصاد ولا يؤدون واجبهم بالشكل الامثل بسبب التهديد المستمر لهم «وهو ما يؤثر على الاقتصاد وعلى مصالح المراجعين بالإضافة الى تاثيره المباشر على الحياة الاجتماعية للافراد وهو ما يتطلب تزخل مباشر وفوري من الدولة لحل المشكلة».

وشدد الكندري على أن ما يتم إهداره من مال عام في إرساء المناقصات والمشروعات الكبرى يكفي لسداد ديون المواطنين أكثر من مرة، لافتا إلى أن المليارات التي يستفيد منها مليونيرات الكويت هي في الأصل مال للشعب وينبغي أن يستفيد منها الشعب، مستغربا من بقاء رؤوس الأموال في أيدي مجموعة من التجار تتحكم فيها بينما المواطن الكويتي مهدد بالسجن بسبب قرض لا يتجاوز آلاف الدينارات وربما مئات في بعض الأحيان، وأكد أنه بصدد الانتهاء من مشروع قانون جديد لإسقاط فوائد القروض عن المواطنين مبني على دراسات اقتصادية سيتقدم به فور وصوله إلى قاعة عبد الله السالم، مبينا أن الحكومة لن تتمكن من رفض هذا المشروع وانه وبالتعاون مع النواب سيجبرها على قبوله.

ولفت الكندري إلى أن الكويت بحاجة إلى سياسات اقتصادية أكثر انفتاحا حتى تتمكن من تنفيذ خططها التنموية بما يعود بالفائدة على مستقبل الأجيال، مشيرا إلى ان البيروقراطية والفساد الموجود في أجهزة الدولة سببان أساسيان في هروب المستثمرين من الكويت، مشيرا إلى أن تحقيق الإنجازات يحتاج إلى إصلاح فوري لأجهزة الدولة بما يتناسب مع متطلبات السوق العالمي لجذب المستثمرين.

وأكد أن برنامجه الانتخابي يحمل رؤية متطورة لإصلاح العطب الموجود في الاقتصاد قام بها مجموعة من الخبراء بالشأن الكويتي، مبينا في الوقت ذاته انه لا بد من اختيار وزراء اكفاء في الحكومة الجديدة التي ستشكل فور الانتهاء من الانتخابات حتى يتمكنوا من تنفيذ البرامج الاقتصادية بالشكل المطلوب.